

## بيان صحفي

منذ ١١ أيار/مايو ٢٠١٢، لا يزال نفيد بوت، الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية باكستان، في الاختفاء القسري لأنه كان يدعو إلى إقامة الخلافة الراشدة!

إن إخفاء نفيد بوت منذ ١١ أيار/مايو ٢٠١٢، يعد خطيئة كبرى وانتهاكاً صريحاً لحقوق الإنسان، حيث لم يتم تسجيل أي حالة إرهاب أو تشدد أو فتنة أو خيانة ضد نفيد بوت. ورغم تغيير العديد من القيادات العسكرية والسياسية في البلاد منذ اختطافه، ومع ذلك، لا يزال نفيد محتجزاً لا يتمكن من حمل الدعوة إلى الخلافة الراشدة، فلماذا؟! وبينما جاءت هذه القيادات العسكرية والسياسية ورحلت، كانت أمريكا سديتها كلها. إن الدعوة إلى توحيد بلاد المسلمين في دولة واحدة تتجاوز الرؤية الضيقة والرخيصة للقيادات السياسية والعسكرية العميلة. وهي دعوة تدق أجراس الخطر في البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية والبنتاغون. قال رسول الله ﷺ: «وَمَنْ عَادَىٰ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ فَقَدْ بَارَزَ اللَّهَ بِالْمُحَارَبَةِ» رواه الحاكم، ومع ذلك فإن حكام باكستان لا يباليون!

نفيد بوت رجل دولة كفؤ من أبناء الأمة الإسلامية، في وقت عز فيه الرجال، ونفيد بوت نابغة وديناميكي للأمة، وهو مهندس حاصل على درجة الماجستير من جامعة إلينوي. وهو الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية باكستان. وحزب التحرير هو أكبر حزب سياسي إسلامي في البلاد الإسلامية، وينظر إلى دعوته لإقامة الخلافة باحترام في جميع أنحاء باكستان. وعلى الرغم من إخفائه القسري في ١١ من أيار/مايو ٢٠١٢، إلا أنه حتى يومنا هذا، لا يزال الناس يتداولون مقالاته ومقابلاته ومقاطع الفيديو حول موضوع الخلافة على وسائل التواصل. وقد أدى عمله في شرح نظام الحكم الإسلامي والاقتصاد والقضاء والشؤون الخارجية والتعليم وتنظيم الأسرة في المجتمع إلى تطوير الدعوة للخلافة من شعار غامض إلى رؤية واضحة ومفصلة. ومع ذلك، وبعد فشلهم في رعاية شؤون المسلمين، فإن حكام باكستان أبغوا نفيد في زناناتهم. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ فِي الْأَذْنَانِ﴾ ومع ذلك فإن حكام باكستان لا يستسلمون لله ﷻ!

نفيد بوت مختفٍ قسرياً منذ ١١ أيار/مايو ٢٠١٢، لأنه قال كلمة الحق في وجه الحكام المستبدين. ألم يحن الوقت لإطلاق سراح نفيد حتى بعد أن أصدرت لجنة التحقيق في حالات الاختفاء القسري الباكستانية أمر إظهاره للعلن، في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨؟! ومع ذلك فإن حكام باكستان لم يمتثلوا لقضائهم أنفسهم، وذلك لأنهم لا يجرؤون على تحريك ساكن من دون موافقة أمريكا. ومع ذلك يظل قول الحق أمام الحكام الظالمين ليس جريمة، بل هو واجب شرعي

